S

الأمم المتحدة

UN LIBRARY
AUG 10 1989
UN/SA COLLECTION

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/20780
10 August 1989

ORIGINAL : ARABIC

رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة للعراق لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أرفق لسيادتكم بيانا صادرا عن وزارة الخارجية في الجمهورية العراقية بمناسبة مرور سنة على اتفاق ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ .

وساكون ممتنا لو تفضلتم بتامين توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) علي صميدة
السفير
القائم بالاعمال المؤقت

مرفق

بيان صادر عن وزارة خارجية العراق بمناسبة
مرور سنة على اتفاق ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨

١ - تمر اليوم سنة كاملة على اتفاق ٨ آب/أغسطس الذي تم بموجبه الاتفاق بين العراق وايران عبر الامين العام للامم المتحدة على وقف اطلاق النار والدخول في محادثات مباشرة للوصول الى فهم مشترك لتطبيق أحكام القرار ٥٩٨ والإجراءات والتوقيتات الخاصة بتنفيذها . وبعد هذا الاتفاق التاريخي بدأ سريان وقف اطلاق النار بصورة رسمية في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ وبدأت المفاوضات بين الطرفين برعاية الامين العام للامم المتحدة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ في جنيف . وبذلك توقفت الحرب العدوانية التوسعية التي شرع النظام الايراني في شنها ضد العراق في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ واستمرت ثماني سنوات . وبعد مرور سنة على اتفاق ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ وبدء سريان وقف إطلاق النار يجدر بالمجتمع الدولي أن يقوّم حصيلة هذه السنة فيما يختص بتحقيق أهداف المجتمع الدولي ومجلس الامن من اصدار القرار ٥٩٨ باعتباره خطة سلام شاملة . ولكي يكون هذا التقويم موضوعيا ودقيقا لابد من استذكار بعض الحقائق الاساسية في الموقف قبل وبعد إتفاق ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ .

٢ - لقد بدأ النظام الايراني الحرب ضد العراق في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ مدفوعا بأيديولوجيته العدوانية التوسعية التي وضعت لنفسها هدفا رئيسيا هو السيطرة على العراق وعلى منطقة الخليج العربي تمهيدا لفرض السيطرة والارهاب والابتزاز على الامة العربية وعلى العالم وخاصة العالم الاسلامي . وقد أصرت ايران طيلة السنوات الثماني للحرب على رفض أي نداء أو قرار يدعو الى تحقيق السلام صدر عن مجلس الامن وكل الهيئات الدولية الاخرى التي سعت الى إنهاء الحرب وإحلال السلم . فقد رفضت ايران قرارات مجلس الامن ٤٧٩ (١٩٨٠) و ٥١٤ (١٩٨٢) و ٥٢٢ (١٩٨٢) و ٥٤٠ (١٩٨٣) و ٥٨٢ (١٩٨٦) و ٥٨٨ (١٩٨٦) . كما رفضت قرارات حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي . وعندما أصدر مجلس الامن القرار ٥٩٨ في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ لم تقبله ايران وواصلت الحرب وعمليات العدوان والغزو لاراضي العراق طيلة الفترة اللاحقة واستخدمت خلال تلك الفترة وسائل الخداع والتضليل من أجل مواصلة برنامجها العدواني التوسعي وتجنب العقوبات التي أشار القرار ٥٩٨ الى ضرورة توقيعها على الطرف الذي يرفض الإمتثال للقرار . وقد قبل النظام الايراني بالقرار المذكور بعد ما يقرب من السنة من صدوره وذلك في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ بعد أن مُنّي البرنامج العدواني التوسعي الايراني

بهزيمة شاملة ونجح العراق في تحرير أراضيه المحتلة التي أمر الجانب الايراني على احتلالها لعدة سنوات واتخذ منها مركز انطلاق للمزيد من الاحتلال والتوسع .

٣ - ومع معرفة العراق بكل هذه الحقائق ، فإنه تعامل مع قبول ايران بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) بواقعية ومسؤولية وبادر على الفور بالتفتيش عن أفضل السبل للمباشرة بتطبيق القرار باعتباره خطة سلام . ففي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ وجّه العراق رسالة الى الامين العام للامم المتحدة دعا فيها الى عقد اجتماعات رسمية مباشرة بين ممثلين مخوّلين من الطرفين برعاية الامين العام لبحث تطبيق القرار المذكور . وقد انطلق هذا الاقتراح من الرغبة المخلصة للتحقق من نوايا المسؤولين الايرانيين الحقيقية في قبول القرار ٥٩٨ بسبب طبيعة البيانات التي أعلنوا فيها عن قبولهم القرار والتي حفلت بالحديث عن الظروف الملجئة والاضطرار وعن الحزن وخيبة الامل وذلك فضلا عن التفسيرات الغريبة لنص وروح القرار والمتناقضة مع القانون الدولي التي كان المسؤولون المذكورون يصرحون بها قبل قبولهم للقرار .

٤ - وعندما انعقدت المشاورات بين ممثلي الجانبين والامين العام للامم المتحدة في نيويورك في الفترة اللاحقة مباشرة رفض الجانب الايراني الدخول في حوار مباشر مع العراق تحت رعاية الامين العام من أجل تطبيق القرار ٥٩٨ ، وشن حملة دعائية مغرضة ضد أسلوب الحوار المباشر ، وادّعى أن العراق يطرحه كشرط مسبق لوقف اطلاق النار مع أن مطالبة العراق بالحوار المباشر تحت رعاية الامين العام للامم المتحدة لم تكن أبدا شرطا مسبقا لوقف إطلاق النار وكانت تعبيرا عن جدية العراق وإخلاصه في تطبيق القرار كخطة سلام . كما أن من الواضح تماما أن أسلوب الحوار المباشر بين الاطراف المتنازعة هو الاسلوب الراسخ في التعامل الدولي في حل النزاعات ولا يحقق للعراق أية مصلحة أحادية على حساب ايران .

٥ - وتعبيرا عن رغبة العراق الصادقة في السلام ، واحتراما منه لآمال المجتمع الدولي في وقف الحرب ، ومن أجل الحيلولة دون عرقلة فرص إحلال السلام من جانب النظام الايراني ، أعلن السيد الرئيس صدام حسين في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ استعداد العراق لوقف اطلاق النار على أن تعلن ايران بوضوح لا لبس فيه وبصورة رسمية عن موافقتها على الدخول في مفاوضات مباشرة بعد وقف إطلاق النار من أجل أن نبحث ونتفق ونطبق كل ما عدا وقف اطلاق النار مما تضمّنه قرار مجلس الامن الدولي رقم ٥٩٨ ابتداء من "الانسحاب الى الحدود الدولية" وحتى الفقرة الثامنة وكل الفقرات الاخرى من المنطوق . كما أعلن السيد الرئيس في تلك المناسبة أن "من الطبيعي أن نقول باننا

سنستفيد من شط العرب طبقا لحقوقنا الثابتة ، وأن نستفيد من الخليج العربي طبقا للقوانين الدولية فور وقف اطلاق النار" .

٦ - وبعد هذا الإعلان التاريخي جرت اتصالات مكثفة مع الامين العام للامم المتحدة وتم في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ الاتفاق بين العراق وايران عبر الامين العام للامم المتحدة على تحديد موعد سريان وقف إطلاق النار وعلى شكل ومضمون المفاوضات المباشرة في رسالة بعث بها الامين العام الى الممثلين الدائمين للبلدين في نيويورك بالصيغة الاتية :

"صاحب السيادة ، تبعا للاتصالات الرسمية التي أجريتها مع العراق وجمهورية ايران الاسلامية ، أود أن أبلغكم بأن الحكومتين قد اتفقتا على أن تعقد محادثات مباشرة بين وزيري خارجيتهما تحت رعايتي ، بعد تثبيت وقف إطلاق النار مباشرة ، من أجل التوصل الى فهم مشترك للاحكام الاخرى لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) والإجراءات والتوقيتات الخاصة بتنفيذها" .

٧ - ويتضح من هذا العرض لتسلسل الاحداث أن إتفاقا قد جرى بين الطرفين عبر الامين العام للامم المتحدة لتحديد موعد وقف إطلاق النار قبل إتمام الإتفاق على كافة الاحكام المتعلقة به . وقد سرى وقف إطلاق النار فعلا في ٢٠ آب/أغسطس بصيغة الامتناع عن الرمي ، واتخذ مراقبو الامم المتحدة مواقعهم على خطوط وقف اطلاق النار قبل أن تحسم الاحكام والالتزامات القانونية التفصيلية المتعلقة بوقف إطلاق النار باتفاق الطرفين مع الامانة العامة والتي لابد منها ليكون وقف اطلاق النار ثابتا . وكان من الطبيعي أن تبدأ مفاوضات جنيف بتناول هذه المسألة المهمة من أجل تثبيت وقف إطلاق النار باتفاق واضح محدد بين الطرفين تحت رعاية الامم المتحدة على أساس مقترحات الامين العام التي قدمها للطرفين في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ ومن ثم الانتقال الى بحث الاحكام الاخرى من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) طبقا لما نص عليه اتفاق ٨ آب/أغسطس .

٨ - وعندما بدأت المفاوضات في جنيف في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ طالب العراق منذ الجلسة الاولى بأن تكون أحكام والتزامات تدابير وقف اطلاق النار واضحة منعا لاية تفسيرات مغايرة لها عند التطبيق ومن أجل أن يكون وقف اطلاق النار حالة دائمة وخطوة أكيدة نحو السلام الشامل والدائم . كما طالب العراق بأن تحقق الاحكام والالتزامات المذكورة عند تطبيقها في البر والجو والبحر فوائد متوازنة للطرفين ، ففي ذلك ضمانة أكيدة لتعزيز وقف اطلاق النار . وفي إطار ذلك وانطلاقا من هذه المبادئ

العامة ، ومن الاهداف النهائية للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) المتمثلة في التوصل الى تسوية سلمية شاملة ودائمة للنزاع ، طالب العراق بمسألتين هما : ضرورة النص بوضوح على مبدأ حرية الملاحة في المياه الدولية في الخليج العربي وعبر مضيق هرمز لكافة السفن دون إعاقة ، وتولي الامم المتحدة مهمة تطهير شط العرب وجعله صالحا وآمنا للملاحة بدون المساس بالوضع القانوني للنهر الذي يُناقش في مرحلة لاحقة من المفاوضات .

٩ - غير أن الجانب الإيراني لم يتعامل مع هذين الطلبين المشروعين والمنطقيين واللذين ينسجمان تماما مع مضمون وقف إطلاق النار ويدخلان ضمن أحكامه ، كما أكدت ذلك وثائق الامم المتحدة نفسها ، فضلا عن إسهامهما في تعزيز وقف إطلاق النار ، ولم يتعامل تعاملا ينطوي على الرغبة الجادة في إحلال السلام ، واستخدم أساليب المراوغة والابتزاز والتهرب من الالتزام بأي قاعدة قانونية أو منطقية لمعالجة المسائل المطروحة في المفاوضات ، وأصر على نهج انتقائي يؤكد فيه على ما يروق له من جوانب دون أن يلتزم بما يترتب عليه هو من التزامات .

١٠ - وقد انتهت الجولة الاولى من المفاوضات في جنيف بالإخفاق في التوصل إلى اتفاق على أحكام وقف إطلاق النار والالتزامات المتقابلة للطرفين بموجبه بسبب هذا الموقف الإيراني المتعنت وغير المنطقي .

١١ - وفي ١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٨ ، عقد لقاء بين الوفدين في نيويورك ، قدم فيه الامين العام مجموعة أفكار تتناول تطبيق عدد من أحكام القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . وقد تم الاتفاق في حينه على استئناف المفاوضات في جنيف لدراسة هذه الافكار وغيرها بهدف الوصول إلى السلام الشامل والدائم .

١٢ - وعندما بدأت الجولة الثانية من المفاوضات في جنيف أوضح العراق وبأعلى قدر من المسؤولية والحرص على نجاح المفاوضات أن من الضروري الاتفاق على نهج محدد لتطبيق القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) يضمن التوازن والتكافؤ وتحقيق النتيجة النهائية المطلوبة وهي السلام الشامل والدائم بين البلدين وفي كل المنطقة . ولذلك اقترح العراق إما أن يعتمد أسلوب "التسلسل" وهو موقفنا الاصلي ، أو أسلوب "الصفقة" إذا رغب الوفد الإيراني في ذلك . وأشار العراق أيضا إلى أن من الشروط الاساسية للصفقة أن تكون متوازنة في عناصر الفقرة الواحدة من جهة وفي علاقة الفقرات المختلفة مع بعضها من جهة أخرى .

١٣ - غير أن الوفد الإيراني عاد مرة أخرى إلى نفس الأساليب التي اتبعها في الجولة الأولى واتضح أنه يتنصل مما عليه من التزامات بموجب نص وروح اتفاق ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ويتهرب من الاتفاق على نهج ثابت لتطبيق القرار ٥٩٨ . وصار الوفد الإيراني يضع أولويات لتطبيق القرار بصورة لا يصدق عليها لا أسلوب التسلسل في التطبيق ولا أسلوب الصفقة الشاملة ولا قاعدة التوازن . ولجأ مرة أخرى إلى أسلوبه الانتقائي المعروف . فهو يعول على أسلوب إزاء مسألة ما وعلى أسلوب آخر إزاء مسألة أخرى بما يحقق له فائدة دون القبول بالالتزام بمنطق أو أسلوب موحد في تطبيق القرار .

١٤ - ولقد تكررت المواقف الإيرانية هذه في اللقاء الذي عقد في نيويورك بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ والجولة الثالثة من المفاوضات التي عقدت في جنيف في ٣٠ ولغاية ٣٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . هذه هي الحقائق الأساسية في الموقف التي سبقت وأعقبت اتفاق ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ... وفي هذا الصدد نود أن نثبت الحقائق الأساسية التالية :

(أ) أن القرار ٥٩٨ هو خطة سلام تستهدف تحقيق السلام الشامل والدائم بين العراق وإيران وفي منطقة الخليج العربي تحت رعاية الأمم المتحدة ، وأن أي تفسير آخر للقرار ككل أو لبعض فقراته يبتعد عن هذا المضمون إنما يستهدف إبقاء حالة اللاحرب واللاسلم بعد أن فرضت الهزيمة على النظام الإيراني القبول بالقرار ٥٩٨ ووقف إطلاق النار ... وحالة اللاحرب واللاسلم هي حالة خطيرة لا تهدد وقف إطلاق النار الذي تم بين الطرفين حسب وإنما تهدد الأمن والاستقرار في كل المنطقة ، لذلك يحذر العراق بقوة من النهج الذي يركز على خطوات جزئية لا تضمن ، على وجه أكيد ، تحقيق السلام الشامل والدائم وتُبقي حالة اللاسلم واللاحرب .

(ب) أن تمسك العراق باتفاق ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ وإجراء المفاوضات المباشرة بالصيغة التي ينص عليها ذلك الاتفاق ينسجم مع نهج المجتمع الدولي المعاصر في حل النزاعات ولا يعطي للعراق أية امتيازات ، وأن تنصل الجانب الإيراني من الاتفاق المذكور يشير شكوكا عميقة في نوايا إيران في المستقبل . ويدعو العراق إلى المفاوضات المباشرة انطلاقا من نيته المخلصة في التوصل إلى سلام دائم وشامل عن طريق المفاوضات ووفق القانون الدولي على أساس القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي يمثل خطة سلام شامل .

(ج) أن اتفاق ٨ آب/أغسطس واضح جدا في إلزامه بشمول المفاوضات المباشرة تحت رعاية الامين العام لكل الموضوعات التي تشملها أحكام القرار ٥٩٨ التي لم تنفذ حتى الآن ، باستثناء موضوع إطلاق سراح الاسرى .

(د) أن الفقرة ٣ من القرار ٥٩٨ تنص صراحة على اتمام إطلاق سراح الاسرى فور انتهاء الاعمال العدائية الفعلية طبقا لاتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ التي تنص المادة ١١٨ منها على إطلاق سراح الاسرى دون إبطاء بعد انتهاء الاعمال العدائية الفعلية ، تلك الاعمال التي انتهت كما هو معلوم بسريان وقف إطلاق النار في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٨ . وبرغم ما أبدته لجنة الصليب الاحمر الدولية في عدة مناسبات منذ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وهي الجهة الدولية المشرفة على أسرى حرب البلدين ، من أن الاعمال العدائية الفعلية قد انتهت بين العراق وإيران ، الامر الذي يوجب المباشرة بإطلاق سراح الاسرى ، لايزال النظام الإيراني يرفض الالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني في هذا الصدد ويستمر في التلاعب بحياة وآلام عشرات الالوف من البشر العراقيين والإيرانيين ويحتفظ بهم كرهائن في سبيل تحقيق أغراض سياسية .

(هـ) أن المجتمع الدولي مطالب بالضغط على النظام الإيراني لتحديد موقفه من تحقيق السلام الشامل والدائم بينه وبين العراق وفي كل المنطقة ... وأن ما ينبغي على إيران تقديمه في هذا الشأن ليس البيانات وإنما الخطوات الملموسة ... وفي مقدمة هذه الخطوات الدخول في مفاوضات مباشرة مع العراق تحت رعاية الامين العام طبقا لنص ومضمون اتفاق ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ من أجل بحث تطبيق القرار والخطوة العاجلة الملحة الاخرى هي المباشرة بدون قيد أو شرط وبدون لف ودعاية ومناورات بإطلاق سراح الاسرى بصورة شاملة وسريعة .

(و) أن الامتناع عن هاتين الخطوتين الاساسيتين يعني أن الجانب الإيراني ليس مستعدا لتحقيق السلام الشامل والدائم بما يُبقي الحال في إطار اللاحرب واللاسلم وأنه ينوي ما هو خلاف المعلن من الامور والاهداف .

وزارة خارجية الجمهورية العراقية
بغداد ، ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩

- - - - -